هددت بوقف عمل حكومة هنية في حال مقتل الجندي المخطوف .. ووفد امني مصري اجرى اتصالا مع الخاطفين

اسرائيل تحشد قواتها على مشارف قطاع غزة استعدادا لشن هجوم «واسع النطاق وطويل الامد»

■ القدس المحتلة ـ من تشارلي فيغمان: امرت اسرائيل امس الاثنين قواتها بالاستعداد لشن هجوم واسع النطاق على قطاع غزة ردا على قيام مجموعة مسلحة بخطف جندي اسرائيلي فيما تتواصل الجهود للافراج عنه كما هددت اسرائيل بوقف عمل حكومة حماس.

وقال رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت «لقد امرت (الاحد) القيادة العسكرية بتجهيز قواتنا لكي تكون مستعدة لشن عملية عسكرية واسعة النطاق وطويلة الامد، لضرب المنظمات الارهابية وقادتها وكل الضالعين في الارهاب».

وحذر اولمرت من ان اسرائيل «ستطال» كل الضالعين في خطف الجندي الاسرائيلي واحتجازه. وقال اولمرت ان «كل من هو ضالع في خطف واحتجاز الجندي جلعاد شاليت لن يكون بأمان».

وفي اتصال مع وكالة فرانس برس قال متحدث مجهول من لجان المقاومة الشعبية ان هذه المجموعة المسلحة تحتجز الجندي جلعاد شاليت (20 عاما).

واكد المتحدث ان الجندي «بصحة جيدة ولا يوجد فيه اصابات خطيرة».

وخطف الجندي الاسرائيلي صباح الاحد على يد مجموعة فلسطينية خلال هجوم على مركز عسكري اسرائيلي بمحاذاة قطاع غزة قتل فيه عسكريان اسرائيليان ومهاجمان فلسطينيان.

وتبنت لجان المقاومة الشعبية مع الجناح المسلح لحركة حماس ومنظمة غير معروفة حتى الان هي «جيش الاسلام» هذا الهجوم.

من جهته طالب نائب رئيس الوزراء الفلسطيني ناصر الدين الشاعر من حركة حماس مساء الاحد خاطفي الجندي اسرائيلي بالافراج عنه فورا. واوضح الشاعر خلال مؤتمر صحافي في رام الله في الضفة الغربية «نطالب بالحفاظ على حياته ونعمل ليتم الافراج عنه».

وقال مسؤول امني اسرائيلي كبير رفض الكشف عن اسمه لوكالة فرانس برس «سنحرص على توقف عمل حكومة حماس اذا لم يسلم الجندي المخطوف الينا على قيد الحياة».

واوضح المسؤول ان رئيس جهاز الامن الداخلي الاسرائيلي (شين بيت) يوفال ديسكين لوح بهذا التهديد خلال لقاء مساء الاحد مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

من جهته حذر وزير الاسكان الاسرائيلي مئير شتريت من ان اسرائيل تطالب بالافراج بدون شرط عن الجندي الاسرائيلي. وقال «لن نتفاوض مع الخاطفين (..) نطالب بالافراج عنه بدون شرط».

واضاف «لن يكون هناك تبادل اسرى ونأمل في اعادته قريبا الى بيته والخيار العسكري يبقى مطروحا».

واعربت الحكومة الامنية الاسرائيلية مساء الاحد عن «عزمها اللجوء الى كافة الوسائل» من اجل تحرير الجندي ووافقت على سلسلة عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد قطاع غزة.

واكد مسؤول كبير في قيادة المنطقة العسكرية لجنوب اسرائيل امس الاثنين لوكالة فرانس برس رافضا الكشف عن اسمه ان «قوات كبيرة من المشاة والمدفعية تحتشد قرب هذه المنطقة».

وقال مصدر عسكري ان البحرية الاسرائيلية احكمت مراقبتها لساحل غزة لمنع احتمال قيام الخاطفين بمغادرة المنطقة برفقة الجندي.

من جهته قال السفير الفرنسي في تل ابيب جيرار آرو لوكالة فرانس برس ان فرنسا تعمل ايضا على الافراج عن الجندي المخطوف لانه يحمل الجنسية الفرنسية ايضا وهي على اتصال مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

واضاف انه سيزور منزل عائلة الجندي في الجليل.

من جانبه قال نوام شاليت والد الجندي المخطوف للصحافيين «نحن مقتنعون بأن الحكومة تبذل كل ما بوسعها. نحن قلقون وننتظر اخبار ابننا متسلحين بالامل».

كما نشر اهل الجندي امس الاثنين رسالة تدعو خاطفيه الى الافراج عنه.

وكتب الاهل في الرسالة التي نشرت على موقع «يديعوت احرونوت» على الانترنت متوجهين الى ابنهما جلعاد «نأمل في ان تتمكن من قراءة هذه السطور ونريدك ان تعلم اننا نبذل اقصى الجهود لكي تتمكن من العودة الى المنزل».

وقال الناطق باسم الحكومة الفلسطينية غازي حمد معلقا بالعبرية على قضية خطف الجندي لاذاعة الجيش الاسرائيلي «اننا على اتصال مع العديد من العناصر بينهم مصريون وآمل ان نجد حلا يرضي الجميع».

وقال وسيط مصري لوكالة فرانس برس رافضا الكشف عن اسمه «نجري اتصالات مع كل الاطراف من اجل الافراج عن الجندي».

وذكرت الاذاعة الاسرائيلية العامة امس الاثنين ان اعضاء من وفد امني مصري اقاموا اتصالا مع محتجزي الجندي. واوضح المصدر ذاته ان الوفد اقام اتصالا عبر طرف ثالث مع الخاطفين.

واضافت الاذاعة ان الوفد المصري قال ان الجندي المحتجز مصاب، من دون ان تعطي مزيدا من التفاصيل. ونقلت صحيفة «هآرتس» عن مصادر فلسطينية قولها ان الجندي في وضع وصف بانه «مستقر».

من جهة اخرى، اكد دبلوماسيون اجانب متواجدون في قطاع غزة لصحيفة «هآرتس» الاسرائيلية انهم يحاولون ايضا التوصل الى الافراج عن الجندي.

واوضحوا انهم تمكنوا من تحديد مكان خاطفيه مشيرين الى ان الخاطفين تعهدوا بمعاملته بشكل جيد. ورفض هؤلاء الدبلوماسيون اعطاء تفاصيل حول المجموعة المسؤولة عن عملية الخطف بحسب الصحيفة الاسرائيلية.

واعلنت وزيرة الخارجية الاسرائيلي تسيبي ليفني امس ان اللجوء الى القوة لاستعادة الجندي الاسرائيلي الذي خطف على ايدي مجموعة فلسطينية مسلحة هو «حق شرعي وطبيعي» لاسرائيل.

ودعت ليفني التي كانت تتحدث امام السفراء المعتمدين في اسرائيل، المجموعة الدولية الى «ادانة خطف الجندي بدون لبس».

وطلب الرئيس الاسرائيلي موشي كاتساف امس الاثنين من الفاتيكان التدخل للافراج عن الجندي.

وطلب كاتساف ذلك لدى استقباله السفير الباباوي الجديد لدى اسرائيل الاسقف انطونيو فرانكو الذي قدم له اوراق اعتماده.

وقال الاسقف فرانكو لكاتساف بحسب بيان صادر عن الرئاسة الاسرائيلية «سيقوم الفاتيكان بكل ما في وسعه للمساعدة في تسوية هذه القضية وانقاذ ارواح والحؤول دون حصول تصعيد عسكري».

وطالبت المفوضة الاوروبية للعلاقات الخارجية بينيتا فيريرو فالدنر امس الاثنين بالافراج الفوري عن الجندي الاسرائيلي، داعية اسرائيل الى «ضبط النفس».

وقالت المفوضة الاوروبية «يجب الافراج عن جلعاد شاليت فورا. ان خطف اي رهينة امر مرفوض، الا انني انظر الى هذه العملية خصوصا بأسف بالغ، كونها العملية الاولى من نوعها خلال اثنتي عشرة سنة».

واضافت «نأمل ايضا بان يرد الاسرائيليون على الاحداث الاخيرة بضبط النفس، مع ايلاء الانتباه الخاص الى الحاجة الى تجنب سقوط ضحايا ابرياء».

ودعت فيريرو فالدنر الحكومة الفلسطينية برئاسة حركة المقاومة الاسلامية (حماس) الى «الابقاء على وقف اطلاق النار والتخلي عن العنف».

وقالت «الاعمال التي رأيناها خلال الاسابيع الاخيرة، بما فيها الهجمات بالصواريخ، لا يمكن ان تقود سوى الى مزيد من المآسي».

من جهته، قال السفير البريطاني في اسرائيل سايمون ماكدونالد لوكالة فرانس برس «انه تصعيد خطير واختبار لعباس. آمل في ان يتحمل مسؤولياته ويحل هذه الازمة لانه مدرك بان سلطته على المحك».

وقال السفير الفرنسي جيرار آرو ان «السلطات الفرنسية على اتصال مع عباس لايجاد وسيلة من اجل الافراج عن الجندي» الذي يحمل ايضا الجنسية الفرنسية.

وذكرت اذاعة الجيش الاسرائيلي نقلا عن مقربين من عائلة الجندي الاسرائيلي الذي خطف الاحد خلال هجوم فلسطيني على موقع عسكري اسرائيلي ان المخطوف يحمل ايضا الجنسية الفرنسية.

واوضحت ايلانا ليفي ـ زريا وهي جارة عائلة الجندي في الجليل ان «جلعاد شاليت يحمل الجنسية الفرنسية من خلال والده الذي اقام سابقا في فرنسا».

وتعذر الاتصال بالسفارة الفرنسية في تل ابيب للحصول على تأكيد لهذه المعلومات.

حشود عسكرية اسرائيلية على مشارف غزة

كتائب الاقصى تطالب الخاطفين بعدم الافراج عن الجندي وحماس تهدد بتوسيع دائرة المقاومة

عباس يتعرض لضغوط كثيفة من اجل الافراج عن الجندي الاسرائيلي المخطوف

■ غزة ـ «القدس العربي» ـ وكالات: يتعرض الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي تعتبره اسرائيل محاورها الوحيد في المفاوضات من اجل الافراج عن الجندي الاسرائيلي الذي خطف الاحد لضغوط كثيفة من اجل العثور عليه حيا فيما يرى مسؤولون فلسطينيون ان هذه العملية وضعت السلطة والنظام السياسي الفلسطيني في مأزق.

وفي هذا الاطار اصدر عباس توجيهات واوامر مشددة لرئيس الحكومة اسماعيل هنية ووزير الداخلية سعيد صيام وقادة الاجهزة الامنية بالقيام ببحث جدي عن الجندي الاسرائيلي المخطوف لضمان الافراج عنه بحسب ما اعلن مسؤول فلسطيني رفض الكشف عن اسمه امس الاثنين.

من ناحيته قال الطيب عبد الرحيم امين عام الرئاسة الفلسطينية لوكالة «فرانس برس» ان العملية التي وقعت الاحد جنوب قطاع غزة «ادخلت الوضع الفلسطيني كله في مأزق».

واضاف «بالتالي ان العمل على الخروج من هذا المأزق اصبح مطلبا وطنيا يتفق مع المصالح العليا للشعب الفلسطيني وكذلك مطلبا اقليميا ودوليا ان يشارك الجميع في الخروج من هذا المأزق».

وتابع ان «نية هؤلاء (الذين نفذوا العملية العسكرية الاحد) هو وضع السلطة والنظام السياسي في مأزق وربما ايضا الذهاب الى ابعد من ذلك. انهم يريدون تدمير النظام السياسي كله وتدمير السلطة كلها».

واوضح عبد الرحيم ان الرئيس الفلسطيني «يعمل على محاولة وقف أي رد فعل اسرائيلي ووقف اي عدوان (...) خاصة ان هناك تهديدات اسرائيلية بتدمير البنية التحتية المدنية». واضاف عبد الرحيم «يجب ان تنصب الجهود جميعها سواء اللجنة الرباعية او الاطراف التي تريد دفع عملية السلام على وقف التداعيات وعدم تنفيذ التهديدات الاسرائيلية».

من جهة اخرى، قال مسؤول فلسطيني رفيع المستوى رفض الكشف عن اسمه لـ«فرانس برس» «ان العالم كله يطالب ابو مازن بان يبذل مساعيه لانقاذ الجندي الاسرائيلي المخطوف» مشيرا الى ان الرئيس الفلسطيني «اجرى كل الاتصالات لمنع التصعيد الاسرائيلي».

واوضح المسؤول الذي فضل عدم الكشف عن اسمه ان «قادة حماس ابلغوا الرئيس ابو مازن انه ليس لديهم علم بالموضوع وهم يبذلون مساعيهم لايجاد مخرج حتى لا تنفجر الامور».

واكد «ان الساعات الـ 24 القادمة حساسة ومهمة، الاتصالات والمساعي مستمرة ونتمنى ان تنجح في الافراج عن الجندي لانقاذ غزة من ضربة محتملة».

وقال «الهدف الاساسي لابو مازن حماية غزة من ضربة عسكرية اسرائيلية قادمة ما لم يتم الافراج عن الجندي».

وفي ما يدل على كثافة الضغوط التي تمارس على عباس، اعتبر السفير البريطاني في تل أبيب سايمون ماكدونالد «انه تصعيد خطير واختبار لعباس. آمل في ان يتحمل مسؤولياته ويحل هذه الازمة لانه مدرك بان سلطته على المحك».

من جهتها طالبت كتائب «شهداء الاقصى» التابعة لحركة فتح امس الاثنين المجموعات التي اختطفت الجندي الاسرائيلي بعدم اطلاق سراحه رغم التهديدات.

وقالت كتائب الاقصى في بيان تلقته وكالة «فرانس برس» «نطالب الاخوة المجاهدين بعدم اطلاق سراح الجندي الصهيوني رغم كل الضغوطات والتهديدات فشعبنا كله فداء للأسرى والقدس المحتلة وفلسطين».

وتابع البيان ان «حياة الجندي الصهيوني ليست بأغلى من حياة اسرانا وشهدائنا واقصانا».

كما طالب البيان الخاطفين دون الاشارة اليهم بالاسم «بالحفاظ على حياة الجندي الصهيوني واكرامه واحسان معاملته فهذه مسألة انسانية».

واكد البيان ان «كافة تشكيلات كتائب الاقصى العسكرية على جهوزية تامة لاي عدوان صهيوني يستهدف شعبنا ومقاومته الباسلة».

من جهتها حذرت حركة حماس إسرائيل من تصعيد عملياتها العسكرية في قطاع غزة بعد اختطاف الجندي مهددة أنها ستوسع دائرة المقاومة في حال تم تصعيد العمليات العسكرية الإسرائيلية.

وقال سامي ابو زهري المتحدث باسم حماس امس الإثنين لـ«يونايتد برس انترناشونال» ردا على تهديدات رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت بتنفيذ عملية عسكرية «نحن نحذر الاحتلال الإسرائيلي من اي تصعيد ضد شعبنا الفلسطيني لانه كما جرت العادة لكل فعل رد فعل وكل ما يجري من عمليات مقاومة هي بالاساس رد على الجرائم الإسرائيلية المتواصلة وإذا توسعت هذه الجرائم بالتأكيد ستتوسع عمليات المقاومة».

وتتهم إسرائيل حماس باختطاف الجندي الإسرائيلي الأمر الذي لم تؤكده الحركة أو جناحها العسكري كتائب القسام الذي اشترك مع لجان المقاومة الشعبية وجيش الإسلام في تنفيذ الهجوم على معبر كرم سالم وقتل جنديين إسرائيليين وفقدان ثالث.

وأعرب المتحدث باسم حماس عن عدم قلق الشعب الفلسطيني من التهديدات الإسرائيلية قائلا «نؤكد ان التهديدات الاسرائيلية لا تقلق شعبنا لان شعبنا الفلسطيني يواجه هذه التهديدات بنوع من الصمود والتحدي ولكن نحن نحذر الإحتلال الإسرائيلي من مغبة الإستمرار في التصعيد ضد شعبنا الفلسطيني لان عملية المقاومة يوم الاحد جاءت كرد فعل طبيعي على الجرائم الإسرائيلية».

مطالبات شعبية ورسمية بعدم اطلاق سراح الجندي الاسرائيلي دون مقابل.. وانتعاش آمال اهالي الاسرى بعملية تبادل

رام الله ـ «القدس العربي»

من وليد عوض:

تظاهرت أسر فلسطينيين معتقلين في سجون اسرائيلية في غزة امس الاثنين للمطالبة بأن يقوم نشطاء يحتجزون جنديا اسرائيليا بمبادلته بأقاربهم المعتقلين.

وردد افراد اسر السجناء واصدقاؤهم في حشد في غزة هتافات تطالب بخطف جندي للافراج عن مئة سجين. وابتسمت الامهات وهن يرفعن صور ابنائهن.

وفيما طغت انباء اختطاف الجندي الاسرائيلي امس على حديث جميع الفلسطينيين وسط انتعاش آمال اهالي الاسرى باطلاق سراح اولادهم من سجون الاحتلال نتيجة مبادلتهم بذلك الجندي انطلقت دعوات شعبية ورسمية تناشد رجال المقاومة عدم اطلاق سراح الجندي دون مقابل.

وطالب العديد من اعضاء المجلس التشريعي امس بعدم اطلاق سراح ذلك الجندي دون مبادلته بأسرى فلسطينيين لم تستطع المفاوضات السياسية سابقا اطلاق سراحهم.

وفي ظل الانباء التي ترددت في الاوساط الفلسطينية امس عن امكانية مبادلة الجندي بأسرى فلسطينيين طالب النائب عيسى قراقع (عن حركة فتح) الحكومة الفلسطينية بإجراء الترتيبات القانونية والسياسية لإجراء تبادل للأسرى الفلسطينيين القابعين في سجون الاحتلال مع الجندي الإسرائيلي الأسير.

وقال قراقع انه يجب الاهتمام بالاسرى الذين لم تنصفهم المفاوضات ولا عملية السلام ويعيشون تحت وطأة الإجراءات الإسرائيلية الصارمة ويزيد عددهم عن عشرة آلاف أسير.

وذكّر قراقع بعشرات الاسرى الذين اختطفتهم إسرائيل بدون أي اعتبار قانوني وإنساني، ومن بينهم احمد سعدات امين عام الجبهة الشعبية ومروان البرغوثي امين سر حركة فتح بالضفة الغربية متسائلا عن الشعارات التي رفعتها القوى الفلسطينية حول الاهتمام بالاسرى والإفراج عنهم.

وأوضح قراقع أن إسرائيل أقرت أن عملية الاختطاف هي عملية عسكرية وجرت في ظل مواصفات قانونية أمام استمرار الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وهي فرصة متاحة لإنقاذ المئات من المؤبدات من الاسرى بعضهم يقضي أكثر من 29 عاما داخل السجون.

وقد أجرت اسرائيل منذ قيامها في العام 1948 عشرات عمليات تبادل الاسرى مع جهات عربية وفلسطينية، كان حصيلتها الإفراج عن مئات من الاسرى الإسرائيليين مقابل الإفراج عن عشرات الآلاف من الفلسطينيين والعرب.

وآخر صفقات تبادل الاسرى كانت بين إسرائيل وحزب الله بتاريخ 2004/1/29 حيث أفرجت إسرائيل عن حوالي 450 اسيرا فلسطينيا و31 اسيرا لبنانيا وبعض الاسرى العرب مقابل تسلمها جثامين ثلاثة جنود.

ورغم محاولة الفصائل والمنظمات الفلسطينية اسر واختطاف جنود إسرائيليين في الأراضي الفلسطينية، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل وكانت إسرائيل تستخدم في كل مرة العمل العسكري لإنهاء أزمة الاختطاف، حتى وان كانت النتيجة قتل الجندي المختطف.

هذا وعبر أهالي الاسرى الفلسطينيين عن أملهم في أن تُسفر قضية اختطاف الجندي الاسرائيلي هذه المرة الى تحرير عدد كبير من الاسرى وخاصة أصحاب الأحكام العالية والمرضى والأسيرات.

وعبرت العديد من الامهات والزوجات الفلسطينيات عن أملهن بامكانية عقد صفقة لتبادل الجندي الاسرائيلي باعداد من الاسرى الفلسطينيين.

وتقول زوجة الأسير خليل عبد الله «أنا اليوم أنتظر الدقيقة التي تبدأ فيها المفاوضات على إطلاق سراح أسرانا بمن فيهم زوجي مقابل الجندي».

وفي ظل انتعاش امال الاسرى واهلهم طالب نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني الجهات التي تحتجز الجندي الإسرائيلي بعدم الإفراج المجاني عنه معتبرين أن هذه الحادثة هي فرصة جيدة للشعب الفلسطيني والمعتقلين داخل سجون الاحتلال لإطلاق سراحهم، وعبر النواب عن رفضهم لدعوات إطلاق سراح الجندي مجاناً.

وذهب الدكتور محمد شهاب النائب عن حركة حماس في المجلس التشريعي الى مطالبة الخاطفين باشتراط إطلاق سراح الاسرى الفلسطينيين، واسترداد أموال السلطة الفلسطينية التي تحتجزها إسرائيل وترك معبر رفح للفلسطينيين مقابل إطلاق سراح الجندي المحتجز.

وقال «يجب أن تكون هذه المطالب ضمن مطالب الذين يحتجزون الجندي، فهذه من أولويات شعبنا وإسرائيل هي المسؤولة أولا وأخيرا عن هذه الحالة التي وصلنا إليها».

وأضاف «أمر طبيعي أن تتوجه فصائل المقاومة لهذا الأسلوب للإفراج عن أسرى الشعب الفلسطيني الذين يزيدون عن تسعة آلاف أسير، وإسرائيل تنتهك كل حقوقهم الإنسانية وكل اتفاقات جنيف، فليس أقل أن تطلق سراح هؤلاء الاسرى».

ورفض شهاب الدعوات التي تطالب بالإفراج عن الجندي الإسرائيلي والإبقاء على حياته، وقال للشبكة الاعلامية الفلسطينية: نرفض الدعوات التي تدعو للإفراج عن الجندي فهل هي حياته غالية على إسرائيل، ونحن تسعة آلاف أسير يعذبون يوميا يموتون موتا بطيئا ليس لهم وزن في هذا العالم الذي يدعي انه متحضر.

وأضاف «نحن نبغي السلام القائم على العدل فليرجع هذا الجندي الى أهله ولكن في المقابل فليرجع أبناؤنا الى أهاليهم.

طفلة تحمل صور اقرباء لها اسرى في السجون الاسرائيلية

خشية اعتقالهم ومحاكمتهم في اوروبا

تشكيل لجنة وزارية اسرائيلية للدفاع عن الضباط المتورطين في جرائم حرب ضد الفلسطينيين

الناصرة ـ «القدس العربي»

من زهير اندراوس:

قالت صحيفة «هارتس» الاسرائيلية في عددها الصادر امس الاثنين ان اللجنة الوزارية الاسرائيلية للتشريع صادقت امس، على تمويل او توفير حماية قضائية لاصحاب المناصب في خدمة الدولة والسلطات الامنية، ممن تتخذ ضدهم اجراءات قضائية في دول اجنبية او في محاكم دولية، بسبب نشاطهم في خدمة الدولة. والاشارة هنا اساسا الى من يتم اتخاذ اجراءات قضائية ضدهم بتهم ارتكاب جرائم حرب بحق الشعب الفلسطيني، خلال خدمتهم في جيش الاحتلال الاسرائيلي.

وتابعت الصحيفة الاسرائيلية قائلة ان رئيس اللجنة، وزير القضاء حاييم رامون، قد قال في اثناء النقاش: هذا اجراء ضروري يأتي للدفاع بالحد الاقصى عن اصحاب المناصب الذي نفذوا اوامر الحكومة، وعلى رأسهم الجنرالات ورؤساء الاجهزة الامنية، من عناصر معادية تسعى للمس باسرائيل عن طريق وضع اصحاب هذه المناصب على مقعد الاتهام، على حد تعبيره.

وقد ثارت هذه المسألة قبل تسعة شهور، في اعقاب الحادث الذي امتنع فيه الجنرال دورون الموغ من الهبوط من الطائرة في لندن، وعاد الى البلاد، بعد ان تبين انه تم اصدار امر اعتقال ضده في بريطانيا لمسؤوليته في ارتكاب جرائم حرب.

كما جاء انه قد تم تقديم شكاوى لسلطات القانون في بريطانيا ضد رئيس هيئة اركان جيش الاحتلال، الجنرال دان حالوتس، ومن سبقه في المنصب، الجنرال موشي يعالون، من قبل عدة جهات من بينها منظمة يوجد حد الاسرائيلية المناهضة للاحتلال والتي تدعو الشبان الاسرائيليين الى رفض الخدمة العسكرية في الضفة الغربية المحتلة وفي قطاع غزة، وذلك لمسؤوليتهم عن قتل 14 مدنيا فلسطينيا في عملية اغتيال الشهيد صلاح شحادة، قائد كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس في تموز (يوليو) من العام 2002.

وبحسب الاجراءات التي تمت المصادقة عليها في اللجنة الوزارية للتشريع، فسوف يتم تشكيل لجنة برئاسة المدير العام لوزارة القضاء لتحديد مدى مشاركة الدولة في الدفاع القضائي عن اصحاب المناصب الرسمية الذين بدئ باتخاذ اجراءات جنائية او مدنية ضدهم في دولة اجنبية او في محكمة دولية بسبب قيامهم بمهام منصبهم.

وتتابع اللجنة الاجراءات القضائية في الدول الاجنبية في الجانب المهني والقضائي والسياسي.

وسوف يتم تقديم التمثيل القضائي في كافة مراحل الاجراءات القضائية، بما فيها اجراءات الاعتقال واطلاق سراح بكفالة، ومتابعة الملف، والاستئنافات والمداولات الاساسية.

واكدت الصحيفة الاسرائيلية التي اضافت انه تقرر ايضا ان تحتفظ الدولة لنفسها بحق شطب الادعاءات القضائية من اجل الدفاع عن المتهم بهدف الحفاظ على المصلحة القومية للدولة بكل طريقة تراها مناسبة، على حد تعبير المصادر الاسرائيلية.

هجوم غزة يضع خطة اولمرت بشأن الضفة الغربية في مأزق

القدس ـ من دان بيتس:

يمكن ان يعرض هجوم فلسطيني من غزة على اسرائيل وهجمات الصواريخ المتكررة خطة ايهود اولمرت رئيس الوزراء الاسرائيلي لاعادة تشكيل الضفة الغربية بالتخلي عن بعض الاراضي المحتلة للخطر.

وبعد اقل من عام من قيام اسرائيل بسحب الاف المستوطنين والجنود اليهود من قطاع غزة زادت الهجمات رغم ان العديد من الاسرائيليين كانوا يعتقدون انهم سيحظون بحدود هادئة مكافأة لهم على الانسحاب من غزة بعد 38 عاما من الاحتلال. كانت الامال في امكانية احياء محادثات السلام ضئيلة بالفعل ويمكن ان يؤدي القتال الى تبخرها تماما.

ولكن العنف ايضا يدفع الاسرائيليين الى التشكيك في خطة اولمرت المنفردة باعادة توطين 70 الف مستوطن يهودي مع الاحتفاظ بالتكتلات الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية اذا ما ظلت المفاوضات مع الفلسطينيين مجمدة. ويقول كاميرون براون وهو محلل في مركز هرتزليا باسرائيل في اشارة الى هجوم الاحد عندما قتل نشطاء بعضهم من حركة حماس جنديين واختطفوا ثالثا «سيزيد ذلك من ادراكنا بان انسحابا من الضفة الغربية سيكون خطأ استراتيجيا».

واظهرت استطلاعات الرأي ان هجمات الصواريخ تؤدي الى تآكل الدعم لخطة اولمرت لفرض الحدود النهائية لاسرائيل على نفس مسار الجدار العازل الذي تبنيه الدولة اليهودية في الضفة الغربية تقريبا. ويدين الفلسطينيون الخطة قائلين انها ترسخ الاحتلال الاسرائيلي لارض يريدونها لاقامة دولتهم عليها تضم كل اراضي غزة والضفة الغربية.

وقال بعض الفلسطينيين انهم يعتقدون ان الهجوم من غزة سيؤدي في الحقيقة الى تقوية عزم اولمرت على المضي قدما في خطته الخاصة بالضفة الغربية. وقال هاني حبيب وهو محلل من غزة ان اولمرت يمكن ان يزعم ان الهجوم اعاد الامور الى نقطة الصفر وانه لايوجد شريك فلسطيني للسلام. غير ان خصوم اولمرت يرون ان ترك مستوطنات ذات دفاعات قوية في الضفة الغربية سيسمح للنشطاء بالاقتراب من بلدات اسرائيلية على طول «الخط الاخضر» الذي كان يفصل بين اسرائيل والضفة الغربية قبل حرب عام 1967 في الشرق الاوسط.

وقال مارك هيلر من مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في تل ابيب «ليس هناك شك في ان ذلك يصب في مصلحة الاشخاص الذين يعارضون اي فك ارتباط اخر».

والى جانب احتمال استهداف قادة حماس يتوقع عديد من المحللين ان يأمر اولمرت القوات الاسرائيلية بالعودة الى قطاع غزة الساحلي. غير ان ذلك يمثل خطورة على خطته في الضفة الغربية ايضا لانه سيأتي بعد فترة قصيرة من انسحاب اسرائيل من غزة مفترضة انه لن يكون هناك حاجة الى عمليات برية واسعة النطاق في القطاع بمجرد ان يسيطر الفلسطينيون عليه.

ويقول محللون ان التوغل في غزة يجب ان يكون قصيرا ويقلل الخسائر الاسرائيلية البشرية الى ادنى حد. وكان هجوم الاحد هو اول هجوم قاتل من غزة على الجنود الاسرائيليين منذ استكمال الانسحاب في ايلول (سبتمبر). وقد يعزز العنف التكهنات بان اولمرت لن يذهب أبعد من مجرد التعهد بمحاولة استئناف محادثات السلام المتعثرة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس قبل الشروع في تنفيذ خطته في الضفة الغربية.

وكان من المتوقع ان يعقد اولمرت قمة مع عباس الذي يحبذ المفاوضات خلال اسابيع. ولكن الان يبدو حتى مثل ذلك الاجتماع موضع شك كبير. وتداعت الامال بالفعل بشأن اي تحركات نحو السلام بعد ان هزمت حماس التي ينص ميثاقها على تدمير اسرائيل حركة فتح التابعة لعباس في انتخابات كانون الثاني (يناير).

وقال هيلر «لا يمكنك ان تنسحب من جانب واحد في مواجهة الارهاب لان ذلك يبدو كاستسلام كما لا يمكنك ان تتفاوض في وجه الارهاب ايضا. ولذا وفي ظل غياب بدائل ما من شيء امامك سوى القيام بالمزيد من الشيء نفسه». (رويترز)